

Distr.: General
31 August 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة المتعلقة بالعراق" يوم الأربعاء، 26 آب/أغسطس 2020. وقد أدلى ممثل العراق أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر نصوص هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمم العام للعراق، جينين هينيس - بلاسارت

لم يسلم أي بلد أو مجتمع من الأثر المدمر لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والعراق ليس استثناءً من ذلك، بل على العكس، فقد فاقمت الجائحة التحديات الاقتصادية والاجتماعية العميقة والموجودة أصلاً.

وسأورد بعض الأرقام البارزة لبيان المخاوف المتعلقة بالجانب الإنساني. لقد ارتفعت نسبة الفقر بما يزيد على 10 في المائة خلال الأشهر الأخيرة. ويعيش ثلث عدد سكان العراق الآن تحت خط الفقر، ويعاني اثنان من كل خمسة عراقيين من حرمان متعدد الأوجه في الحصول على الخدمات والحقوق الاجتماعية الأساسية. والاستهلاك الغذائي لما يزيد على ثلاثة ملايين عراقي غير كافٍ الآن بسبب انخفاض القوة الشرائية، وليس لندرة المواد الغذائية. وفيما يخص القطاع التعليمي، عانى ما يزيد على 11 مليون من تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات في أنحاء العراق من تعطيل دراستهم. وتضاعف العنف الجنساني على نحو مقلق، فيما تتضاءل الخيارات في طلب المساعدة أو الحصول على مأوى أمام الضحايا.

وفيما يخص تعاملنا مع هذه التحديات، أود أن أكرر رسالتي السابقة بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على أرض الواقع. إننا نحتاج إلى نظام مبسط يتيح للجهات المنخرطة في العمل الإنساني، التي تعاني من الشلل حالياً، وللمدادات الإنسانية الوصول سريعاً إلى الأشخاص المحتاجين. وتجري حالياً مناقشات إيجابية بهذا الشأن ونأمل أن نتسلم قراراً خلال أيام. وفيما يخص الأمن، فإن ظروف الجهات العاملة في المجال الإنساني محفوفة بالمخاطر في مناطق معينة كما تبين ذلك على نحو جلي اليوم في انفجار العبوة الناسفة التي أصابت قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في نينوى.

إن الصعوبات الاقتصادية تكاد لا تتفصل عن الشواغل المتعلقة بالجانب الإنساني. فمن المتوقع أن يشهد العراق انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9,7 في المائة. وانخفضت إيرادات النفط، التي تأثرت بشدة بالانهيار الحاد في أسعار النفط، إلى النصف تقريباً. وتأثر القطاع الخاص على نحو خاص بفقدان فرص العمل وانخفاض الدخل. كما لا يزال هذا القطاع يعاني معوقات نتيجة غياب الإصلاحات. ويعاني النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من التباطؤ في بلد، هو في أمس الحاجة إلى التنوع الاقتصادي.

ولا ينبغي أن ننسى أن الفساد ما زال مستشرياً وأن تكلفته الاقتصادية لا توصف، فيما يستمر في سرقة الموارد التي تمس حاجة المواطن العراقي العادي إليها، مما يزعزع الثقة لدى المستثمرين. كما تؤثر آفة الفساد تلك بشكل خطير على العديد من القضايا الأمنية في العراق. وتدرك الحكومة العراقية هذه التحديات وقد جعلت الإصلاح الاقتصادي والمالي أولوية لها. ومن المتوقع أن يقدم وزير المالية إلى البرلمان قريباً خطة مفصلة للإصلاح الاقتصادي. إلا أنه ومن أجل أن تتجذر هذه الإصلاحات الهامة والمؤلمة في السياق التاريخي للحقوق والاستحقاقات المتوقعة، ينبغي أن تتحد الطبقة السياسية مع منح الأولوية لمصلحة البلد وحماية الضعفاء. ومع ذلك، لم نشهد إلا القليل من هذه الروح حتى الآن.

ولكن اسمحو لي أن أؤكد أن هذه الإصلاحات في غاية الأهمية لفتح مستقبل مشرق لجميع العراقيين، مستقبل يمكن من خلاله أن ينتقل البلد من إخماد النيران إلى إيجاد حلول مستدامة وبناء قدرة محلية على مواجهة الأزمات. وكما قلت من قبل، تظل البيئة التي تعزز النمو الشامل للجميع وفرص العمل

أفضل علاج ضد الاضطرابات والنزاع والتدخل الخارجي. وتعمل الحكومة العراقية بلا شك الآن في خضوع عدد من العواصف في وقت واحد. فالمظالم التي لم تُحل منذ أمد بعيد لم تختف، ويريد العراقيون إسماع صوتهم. وفي الأشهر الأخيرة، استمرت الاضطرابات الاجتماعية في أنحاء العراق، وإن انخفضت إلى حد ما بسبب استمرار الجائحة.

ومن دواعي القلق الشديد ارتفاع وتيرة قتل واستهداف الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان. إن إسكات الأصوات المسالمة بالضغط على الناشطين ووسائل الإعلام وبارباك المشهد أو حتى بأسوأ من ذلك بإراقة الدماء - هذا الإسكات المتعمد للأصوات المسالمة - يشكل إهانة للحقوق الأساسية والكرامة.

ولنتذكر أيضاً الذين ما زالوا في عداد المفقودين ومن هم بحاجة إلى الرعاية الطبية وأولئك الذين اضطروا إلى الهرب من البلد ويعيشون في غالب الأحيان في ظروف صعبة وغير قادرين على العودة بسبب التهديدات الخطيرة والتخويف. ومع ذلك، ما زلنا نجد سبباً للتشجيع الحذر من التصريحات وبعض الإجراءات المبكرة للحكومة الحالية. وفي الواقع، نشهد تحركاً نحو مزيد من المساءلة ودعم أقوى لحرية التعبير والتجمع وأيضاً التزاماً ملموساً بالعدالة. وهذه بالتأكيد مؤشرات تبعث على الأمل، إلا أن هناك حاجة ماسة لمزيد من الإجراءات لتحقيق العدالة الحقيقية والمساءلة. وإدانة العنف والإعلان عن التحقيقات ليسا سوى خطوة أولى.

ويدرك أولئك الذين يعرفون العراق ويحبونه مدى الإرباك الذي يكتنف المشهد العراقي، إذ تسعى العديد من الأطراف إلى تحقيق مصالحها الضيقة مما يؤدي إلى إضعاف الدولة من الداخل. فلا تزال الانتماءات الحزبية غير الواعية والسياسات القصيرة النظر وسياسات المحصلة الصفرية تشكل عقبات رئيسة أمام التقدم. ولكن لكي نكون واضحين: ينبغي عدم السماح لأي حزب أو شخص أو كيان باختطاف المطالب المشروعة للشعب العراقي.

ويؤسفني كثيراً أن تواصل الجماعات المسلحة استعراض عضلاتها بشكل متهور وتسعى بشكل عام إلى خلق بيئة من الترهيب الصريح. وهذا يعني أنه في الوقت الذي يكون فيه المواطنون العراقيون في أمس الحاجة إلى بيئة مستقرة تتوفر فيها شروط السلامة والأمن، فإن قعقة السلاح لا تتوقف. ومن المؤكد أننا نجمع على أن العراقيين بالكاد يمكنهم تحمل دورة أخرى من العنف المتصاعد، فلقد حان الوقت لهذه الأطراف المسلحة أن تمعن النظر طويلاً في المرأة، ويواصل تنظيم داعش حصد الأرواح مستغلاً وجود الانقسامات الداخلية والثغرات الأمنية.

وتعمل الحكومة العراقية أيضاً في بيئة جيوسياسية تحفّ بها تحديات فريدة. وأود أن أحيي وأشجع الجهود العراقية المبذولة للتأكيد على الاستقلال والسيادة الوطنيين. فالحكومة العراقية عازمة على الإبقاء على القنوات المتعددة للتواصل والتبادل مفتوحة واختيار الحوار فيما بين الدول وبناء العلاقات أولاً وقبل كل شيء.

وآمل وبصدق أن تتاح للعراق فرصة أكبر للتركيز على قدراته المحلية لمواجهة التحديات بدلاً من أن يُستغل كساحة تتصارع عليها مختلف القوى المتنافسة. ولتصعيد الأخير في المناطق الحدودية العراقية - التركية مسألة تثير قلقاً بالغا. ونواصل حث البلدين على حل خلافاتهما عبر الحوار والتعاون مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية.

لقد تمثل مطلب شعبي أساسي دائماً في إجراء انتخابات مبكرة وتم الإعلان عن تاريخ 6 حزيران/يونيه 2021 موعداً لإجراء الانتخابات. ومع ذلك، لم يحسم البرلمان بعد المسائل الأساسية المتعلقة

بتوزيع المقاعد وتحديد الدوائر الانتخابية. وينبغي أن تحكم الاعتبارات الفنية وليس الحزبية عملية وضع الصيغة النهائية لتلك المسائل الأساسية.

وعلى القدر نفسه من الأهمية، ينبغي تعضيد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتحريرها من الضغوط السياسية المستمرة، وبالأخص فيما يتعلق باختيار الموظفين، وكذلك صياغة الإجراءات الانتخابية وتنفيذها. ولمعالجة التحديات الانتخابية وبناء ثقة الجمهور في حياد المفوضية العليا المستقلة لشؤون الانتخابات وقدراتها التقنية، فإنها بحاجة أيضاً إلى اعتماد تدابير عملية، مثل وضع سجل شامل للجميع للناخبين، ونظام شفاف ومختبر وموثوق لنتائج الانتخابات، وإطار حصيف للتعامل مع الشكاوى والطعون الانتخابية. وبطبيعة الحال، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، مستعدة لتقديم المساعدة.

إن استعادة ثقة الجمهور عمل شاق. وفي هذا السياق، ستكون الانتخابات الحرة والنزيهة حاسمة. وقد يفتح إحياء العملية الانتخابية فصلاً جديداً وهاماً بالنسبة للعراق. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب أن تكون الانتخابات ذات مصداقية. وهذه ليست مسؤولية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والحكومة فحسب، بل تقع أيضاً على عاتق جميع الجهات الفاعلة السياسية العراقية وأصحاب المصلحة في الانتخابات.

وبالانتقال إلى العلاقات بين بغداد وأربيل، وكما قلت مرات عديدة، فإن المفاوضات البناءة هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق، من أجل المضي قدماً. وقد تمت صياغة الدستور العراقي في ظل ضغط زمني كبير في عام 2005. وقد تم تكريس مبادئ عامة في النص، مع ترك تنفيذها ليطم تحديد في التشريعات الداعمة اللاحقة.

ولكن بعد مرور 15 عاماً، لا يزال هذا الافتقار إلى التحديد يشكل النقاش بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان - 15 عاماً بدون التوصل إلى اتفاق بشأن التحسين التدريجي للنظام الاتحادي، وبدون التوصل إلى اتفاق بشأن توزيع الموارد الطبيعية أو الأراضي المتنازع عليها، وبدون سن قوانين تحدد بوضوح حقوق والتزامات كل من بغداد وأربيل.

وبدلاً من ذلك، فإننا نشهد حالة أخرى لإدارة الأزمات بشكل مخصص. وأنا متأكد من أننا جميعاً يمكن أن نتفق على أن الوقت قد حان لكي يصبح العراق أكثر من مجموع مكوناته. وبطبيعة الحال، نحبي بحذر الاتفاق، وإن كان ضعيفاً، الذي توصلت إليه مؤخراً بغداد وأربيل بشأن بعض المسائل، بما في ذلك دفع رواتب الموظفين الأكراد العموميين. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أحيينا الذكرى السنوية السادسة لمذبحة سنجار المروعة. ويؤسفني أن أبلغ مرة أخرى عن عدم التوصل إلى اتفاق أولي بشأن إدارة موحدة وهياكل أمنية مستقرة. ويمكن الآن، ويجب، التوصل إلى اتفاق نهائي بدون تأخير. ويشكل أي شيء آخر إهمالاً لا يطاق.

وعلاوة على ذلك، فقد أكدت في آخر إحاطة قدمتها في أيار/مايو (انظر S/2020/397) على أن الشفافية ومكافحة الفساد وحرية التعبير والإصلاحات الأساسية في إقليم كردستان، كما في أماكن أخرى في العراق، تكتسي أهمية حاسمة. ولا بد لي من أن أكرر هذه الرسالة اليوم. ومن المؤكد أن الردود القوية على الانتقادات العامة أو إغلاق المنابر الإعلامية ليست السبيل للمضي قدماً. ويجب على الحكومات أيضاً، في مواجهة التحديات المعقدة، أن تواصل دائماً الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية.

وإذا جاز لي ذلك، سأقول بضع كلمات عن معدل عودة ما تبقى من 1,4 مليون نازح عراقي، وهو الآن في أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات. ومن المفهوم أن كل عراقي يرغب في العيش في بلد بدون

مخيمات للنزوح، ولكن هذه المخيمات لن تختفي حتى يتم التوصل إلى حلول دائمة. وقد بدأنا مناقشات إيجابية مع الحكومة، ولكنني أود أن أؤكد من جديد أن رغبات المشردين داخلياً فيما يتعلق بالعودة أو الاندماج يجب أن تكون ذات أولوية. وهذا بدوره يتطلب تعاون المجتمعات المحلية المستقبلية و/أو المضيفة.

ننتقل الآن إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وتتعاون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات العراقية والكويتية لإعادة رفات الكويتيين الذين تم استخراجهم من مقبرة جماعية في جنوب العراق في شهر كانون الثاني/يناير الماضي. وعلى الرغم من القيود الشديدة المفروضة على السفر جراء الجائحة، فإنني متفائل بأن عملية النقل ستتم في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه، تواصل مختبرات الطب الشرعي الكويتية تحليلها المعقد للحمض النووي لتحديد هوية الرفات الكويتية التي أعيدت بالفعل في العام الماضي. ونتطلع إلى إعلان نتائجها في الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أشيد بشجاعة وانضباط وتضحية العراقيين من النساء والرجال في مواجهة المصاعب المشتركة. ومن الضروري أن نحافظ على دعمنا للعراقيين الشجعان، الذين لا يستسلمون والذين يواصلون الضغط من أجل التغيير. وسأختتم بالتأكيد على أن الوقت عامل حاسم وأن الوقت قد حان لتحقيق نتائج ملموسة.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أشكر الممثلة الخاصة هينيس - بلاسخت على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وأود أن أعرب عن تقديرنا لها ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على عملهم المتقاني. وأرحب أيضا بممثل العراق في هذه الجلسة.

وفي أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2522 (2020) الذي يمدد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة. وكانت رسالة دعم واضحة من المجتمع الدولي للعراق من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار وجهود التنمية.

وفي الوقت الحاضر، تعمل حكومة العراق وشعبه، بقيادة رئيس الوزراء الكاظمي، بجد لمواجهة التحديات الاقتصادية، ودفع العملية السياسية قدما، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ولدى المجتمع الدولي كل الأسباب التي تدعو إلى الإشادة بتلك الجهود ودعم سعي العراق إلى تحقيق السلام والتنمية وتحقيق مستقبل أفضل لشعبه. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

أولا، ينبغي أن نحترم تماما سيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية. وفي الوقت الذي يعتزم فيه العراق إجراء انتخابات مبكرة في حزيران/يونيه 2021، فإن العملية السياسية في البلد تمر بمرحلة حاسمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم ملكية العراق وقيادته في جميع مساعيه. ويجب على المجتمع الدولي، عند مده يد العون، أن يستمع أولا إلى آراء العراق، واحترام سيادته، وأن يتمتع عن فرض الحلول، وألا يتدخل أبدا في الشؤون الداخلية للعراق. وينبغي أن تقدم البعثة المساعدة الانتخابية وفقا للولاية التي أناطتها بها القرارات ذات الصلة.

وقد احتج العراق مرارا على الأعمال العسكرية الانفرادية التي تقوم بها بعض البلدان على أراضيهِ. ونكرر التأكيد على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية على الدوام. وننضم إلى الأمين العام في دعوة الأطراف المعنية إلى حل المسائل التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في العراق بالوسائل السلمية.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها العراق لبناء علاقات متوازنة ومفيدة للجانبين مع جيرانه وشركائه، ونثني على التعاون بين العراق والكويت في حل مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة.

ثانيا، ينبغي أن ندعم العراق في الحفاظ على أمنه الوطني ومكافحة الإرهاب. وفي افتتاح الأسبوع الافتراضي لمكافحة الإرهاب لعام 2020 في الشهر الماضي، حذر الأمين العام غوتيريش من أن الإرهابيين يستغلون جائحة كوفيد-19 لتحقيق أهدافهم. وأشار على وجه التحديد إلى أن القوة الإرهابية تواصل جهودها لإعادة تأكيد وجودها في العراق وسورية. وقد أثبتت الزيادة الأخيرة في الهجمات الإرهابية في العراق وجاهة دعوته إلى توقي اليقظة.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم العراق في تعزيز النتائج التي حققها بصعوبة لمكافحة الإرهاب، وفي معالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وينبغي أيضا أن ندعم العراق في تقديم الإرهابيين

إلى العدالة وفقا لقوانينه الداخلية، ورفض ازدواجية المعايير والتسييس في مجال مكافحة الإرهاب. وتدرك الصين أهمية العمل الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جمع الأدلة، وتشجع الفريق على ضمان حصول العراق الكامل على الأدلة من أجل النهوض بجهوده الوطنية في مجال المساءلة.

ثالثا، ينبغي أن نساعد العراق على مواجهة التحديات الراهنة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويواجه العراق الآن ضائقة اقتصادية ومالية تفاقت بسبب انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة العراق للتصدي لتلك التحديات، مثل تعزيز التأهب للجائحة والاستجابة لها، والتصديق على قانون الاقتراض الداخلي والخارجي، ومكافحة الفساد، وما إلى ذلك. ونرحب أيضا باستئناف المحادثات بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية لكرديستان بشأن تقاسم الإيرادات والموارد، ونشجع على استمرار مشاركتها في حل المسائل الأخرى المتعلقة.

لقد عانى العراق معاناة هائلة من الحروب. إن الشعب العراقي يتوق إلى حياة مستقرة وسعيدة. وللمجتمع الدولي دور هام في رحلة الأمل هذه. فيجب أن نكثف الجهود لمساعدة العراق على الاضطلاع بإعادة الإعمار وتنويع اقتصاده وإيجاد المزيد من فرص العمل والقضاء على الفقر وتحسين الخدمات العامة وسبل العيش. وينبغي الوفاء بوعود المساعدة. وينبغي ألا يكون هناك شيك على بياض ولا شروط سياسية. فثمة حاجة ملحة، في خضم الطفرة الأخيرة لحالات مرض كوفيد-19 في العراق، إلى تقديم المزيد من المساعدات الدولية لمكافحة الجائحة وتعزيز نظام الصحة العامة في العراق.

وتقف الصين إلى جانب حكومة وشعب العراق في سعيهما إلى تحقيق السلام والتنمية. وندعم جهودهما الرامية إلى صون السيادة والأمن الوطنيين. ونشاركهما مكافحتهما كوفيد-19 بإرسال أفرقة من خبراءنا وتوفير الإمدادات الطبية. وستواصل الصين تعزيز علاقاتها الثنائية مع العراق؛ وتعميق التعاون، بما في ذلك من خلال مبادرة الحزام والطريق؛ والإسهام في تنميته الاجتماعية والاقتصادية لصالح جميع العراقيين.

المرفق الثالث

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

نشكر السيدة بلاسخت على إحاطتها الشاملة، وقيادتها والعمل العظيم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الوفاء بولايتها، التي ندعمها بقوة.

أولاً، نرحب بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ونود أن نعرب عن ارتياحنا لمصادقة مجلس النواب الفورية على جميع الوزراء وكذلك لشمول النساء وأعضاء الأقليات في مجلس الوزراء.

وبالمثل، نشيد بالتدابير المتخذة حتى الآن بهدف التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتعزيز استجابة الحكومة لهذه الأزمة الصحية، علاوة على التدابير الرامية إلى سد الفجوة في عجز الميزانية وتحسين السيولة المالية.

إن دعم المجتمع الدولي وتعاونه ومساعدته للعراق، في هذا السياق، أمر أساسي لمعالجة الأزمة الصحية والاقتصادية على نحو أفضل والاستجابة لهما بإجراءات وقائية أكثر فعالية.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل، فإننا نرحب باستئناف المحادثات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم فيما يتعلق بالاتفاق بشأن تقاسم الموارد والدخل. ونحیی الاجتماعات التي عقدت بين رئيس حكومة إقليم كردستان ورئيس الحكومة الاتحادية، التي سبقتها اجتماعات أخرى مع السلطات ذات الصلة أسفرت عن تحويل جزئي من الأموال إلى حكومة إقليم كردستان. ونأمل أن يستمر الحوار، وأن يزداد توثيق العلاقات وأن يتسنى التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد.

ومن ناحية أخرى، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء التطورات الأمنية في العراق، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة الإرهاب التي ازدادت تدريجياً. ونواصل تشجيع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون مع العراق في سبيل مكافحة الإرهاب من أجل منع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من استجماع قوته، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة على الجرائم البشعة التي ترتكبها هذه الجماعة الإرهابية.

وفيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، فإننا نحث البلدان الأخرى على احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية ومجاله الجوي وضبط النفس وتجنب استخدام أراضي العراق ساحة للمواجهات العدائية. وعلاوة على ذلك ندعو الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري من دون موافقة الحكومة العراقية.

ومن ناحية أخرى، نشير بارتياح إلى إنشاء لجنة تقصي الحقائق الرفيعة المستوى للتحقيق في استخدام القوة ضد المدنيين أثناء ممارستهم حقهم في الاحتجاج والتجمع والسماح بتعويض أسر الضحايا. ومن الأهمية بمكان تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم، فضلاً عن ترسيخ المساءلة عنها. فلا يوجد سلام ولا استقرار حيث يسود الإفلات من العقاب.

وبالنظر إلى تزايد حالات العنف الجنساني، بما في ذلك العنف المنزلي أثناء تنفيذ تدابير التباعد البدني بسبب جائحة كوفيد-19، فإننا نكرر دعوتنا إلى البعثة للعمل بنشاط مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة لإيجاد سبل لمعالجة المسألة على نحو أفضل ومساعدة الحكومة في هذه المهمة. وبالإضافة إلى ذلك، نحث حكومة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لمحاسبة مرتكبي العنف المنزلي وتقديم المساعدة المناسبة للضحايا.

وفيما يتعلق بملف المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، نأمل أن تستأنف الإجراءات بمجرد رفع القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. كما نلاحظ بارتياح كبير التزام رئيس الوزراء الكاظمي بحل هذه المسألة، علاوة على الزيارة التي قام بها وزير خارجية الكويت مؤخرا إلى العراق، التي نعتبرها خطوات حاسمة الأهمية نحو حل هذه المسألة المعلقة منذ فترة طويلة والهامة لحكومة الكويت وأسر المفقودين.

وأخيرا، نشدد على أن المساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة إلى السلطات العراقية أمر حاسم لإجراء انتخابات نزيهة وحرّة وذات مصداقية وشاملة للجميع يقودها العراق ويملك زمامها، حتى يعزز العراق ديمقراطيته. وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن تضامنها التام مع حكومة العراق في هذه المساعي.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

يواجه العراق عدة تحديات، كما أشار العديد من المتكلمين قبلي. ويجب على الحكومة العراقية أن تتصرف الآن وتضع تدابير طويلة الأجل للتغلب عليها. ومن الأهمية بمكان أن تبدي جميع الأطراف السياسية الفاعلة وحدتها الوطنية وتضامنها وأن تسمح لحكومة رئيس الوزراء الكاظمي بأن تفعل كل ما في وسعها للتحرك نحو عراق ديمقراطي وسلمي ومزدهر. وندعو المجتمع الدولي إلى إظهار دعمه المستمر للعراق في هذه الأوقات العصيبة.

وجهدت الحكومة العراقية لمكافحة مرض فيروس كورونا وتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية أمر محمود وينبغي دعمه. غير أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لأثر الأزمة على الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال.

ونحث الحكومة العراقية، بغية تحسين الاستقرار على المدى الطويل والاستجابة لنداءات الشعب، على التعجيل بالإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية، وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد وإنفاذ سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، من الضروري إجراء إصلاح لقطاع الأمن ووضع جميع القوات المسلحة تحت سيطرة الدولة. ومن الإيجابي أن برنامج الحكومة العراقية موجه في نفس الاتجاه.

ونرحب بالإعلان عن إجراء انتخابات في حزيران/يونيه 2021. ونتطلع إلى أن يجري العراق انتخابات حرة ونزيهة، مع استمرار المساعدة الانتخابية من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما نحث مجلس النواب على وضع الصيغة النهائية لقانون الانتخابات.

إن جهود الحكومة العراقية الجديدة الرامية إلى كفالة المساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال المظاهرات خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن تستمر تلك الجهود، مع استمرار مشاركة البعثة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى الرغم من أنه لم تعد هناك حملات قمع عنيفة على الاحتجاجات، فقد وقعت عدة حوادث مثيرة للقلق خلال الأشهر الأخيرة، بما في ذلك العنف ضد المتظاهرين والاعتقالات التعسفية للصحفيين، فضلا عن قتل نشطاء المجتمع المدني. إننا ندعو الحكومة العراقية إلى كفالة حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، ومحاسبة الجناة.

وفيما يتعلق بالتطورات الإقليمية، أود أن أشدد على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الامتناع عن أي عمل عسكري من شأنه أن يهدد استقرار العراق.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، على الرغم من أن التقدم الذي أحرز كان محدودا بسبب القيود المتصلة بكوفيد-19، فإنني أرحب بالتزام الحكومة العراقية بحل المسائل العالقة وأرحب بالاتصالات الإيجابية بين البلدين في هذا الصدد.

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغين

[الأصل: بالفرنسية]

أود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بلاشارت، على إحاطتها. إنها تعرف أنها تحظى بالدعم الكامل من فرنسا.

وأود أن أتناول بإيجاز خمس نقاط.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أؤكد مجدداً دعم فرنسا للعراق، البلد الذي يشكل جوهر تحديات الشرق الأوسط. وقد زار وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا، جون - إيف لودريون، البلد في الشهر الماضي، كما ستزوره وزيرة القوات المسلحة، فلورونس بارلي، لإظهار هذا الدعم اليوم، في خضم العديد من التحديات، كما ذكرتها للتو الممثلة الخاصة.

وأعلن رئيس الوزراء العراقي الكاظمي عن إطلاق عدد من الإصلاحات للاستجابة لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) وتعزيز قدرات الدولة العراقية ومكافحة الفساد وتنويع الاقتصاد العراقي. ومن الضروري أن تنفذ هذه التدابير بفعالية. وقد أعرب أبناء الشعب العراقي عن مطالب واضحة ومشروعة، ومن المهم أن يستجاب لهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد جهوده لدعم السلطات العراقية في هذا المسعى.

وإعلان عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في حزيران/يونيه 2021 تطور إيجابي. ومن الضروري أن يحشد جميع أصحاب المصلحة جهودهم من أجل إجراء اقتراع شامل وحر وشفاف يشارك فيه العراقيون بأعداد كبيرة لاختيار ممثليهم. ومن الضروري أيضاً أن تشارك المرأة مشاركة كاملة ونشطة وفعالة في هذه الانتخابات. إن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولاية قوية فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية. ونأمل أن تواصل الاضطلاع بهذه المهمة الحاسمة في الأشهر المقبلة.

ونراقب عن كثب الحالة في البصرة وفي جنوب البلاد. ومن الضروري أن تُكفل حرية التظاهر في جميع أنحاء البلاد. ومن الضروري أيضاً تقديم مرتكبي أعمال العنف المزعومين ضد المتظاهرين إلى العدالة.

ثانياً، أود أن أؤكد مجدداً التزام فرنسا باحترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية. ومن الضروري أن يظل البلد خالياً من التوترات الإقليمية. ويشير تقرير الأمين العام (S/2020/792) إلى الغارات التركية على العراق. وتشاطر فرنسا العراق مخاوفه الخطيرة بشأن هذا الأمر وتدعو إلى تخفيف التوتر.

ثالثاً، أود أن أذكر بأن تهديد داعش لم يختف، كما رأينا في الإحاطة التي قدمت يوم الاثنين بشأن حالة هذا التهديد. ولذلك، من الضروري أن يستمر عمل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى جانب السلطات العراقية، وأن تتكيف أساليبه مع التهديد المتطور. وأرحب بالعمليات التي قامت بها السلطات العراقية مؤخراً لمحاربة داعش. كما أن دعم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لمكافحة الإفلات من العقاب يجب أن يساعد أيضاً في منع عودة العنف الإرهابي.

رابعاً، إن الحالة الإنسانية مصدر قلق منذ مدة طويلة، زادت من شدته جائحة كوفيد-19. وبوجود 1,77 مليون شخص من الضعفاء في البلد، فمن المؤسف أن القيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لا تزال قائمة. وتؤيد فرنسا دعوة الأمين العام إلى رفع تلك القيود.

وأخيراً، أود أن أقول كلمة عن التطورات المتعلقة بالمفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. لم تسمح لنا الحالة الصحية بإحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة، ولكننا نعلم أن السلطات العراقية مصممة على المضي قدماً، وسنظل مهتمين بهذه المسألة.

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر ساوتر

وأود أن أشير إلى خمس نقاط قصيرة نوعا ما.

النقطة الأولى تتعلق بحكومة العراق. ترحب ألمانيا بالتدابير الأولى التي اتخذتها حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. إن هذه التدابير والأولويات المعلنة لحكومة رئيس الوزراء الكاظمي تسير في الاتجاه الصحيح، إذ تهدف إلى تلبية الاحتياجات والمطالب المشروعة للشعب العراقي. ولا يزال من المهم أن نرى التزاما حقيقيا من جانب الحكومة العراقية بتنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمس الحاجة إليها. ونرحب بالتدابير الأولى بشأن مكافحة الفساد كخطوة أولى إيجابية.

وملاحظتي الثانية تتعلق بالعملية الانتخابية. إننا نحيط علما بإعلان الحكومة عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في 6 حزيران/يونيه 2021. وألمانيا على استعداد لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في جهودها في مجال المساعدة الانتخابية خلال الأعمال التحضيرية لانتخابات العام المقبل. وينبغي إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وديمقراطية. وألمانيا، بوصفها إحدى الجهات المانحة الرئيسية للعراق، مستعدة لمواصلة دعمها الكبير للعراق والعمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية في التصدي للتحديات وبناء عراق مزدهر ومستقر.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة بالعنف ضد المتظاهرين السلميين والمساءلة. لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الاعتقالات وأعمال العنف والتخويف ضد المتظاهرين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وندين بشكل خاص الاغتيالات المستهدفة لنشطاء في البصرة وبغداد مؤخرا. فالمحاولات المنهجية لتهديد الناس ومنعهم من ممارسة حقهم الأساسي في التجمع السلمي وحرية التعبير أمر غير مقبول. ونرحب بالتزام الحكومة العراقية المعلن بحماية جميع المتظاهرين السلميين، ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وحقوقهم الأساسية. ونؤكد مجددا على أهمية المساءلة ونرحب بتعهد رئيس الوزراء الكاظمي بإنهاء الإفلات من العقاب. ومما يشجعنا الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة للإفراج عن المحتجزين الذين اعتقلوا أثناء الاحتجاجات والمضي قدما في التحقيقات.

وملاحظتي الرابعة تتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل. نرحب بالحوار المستمر بين بغداد وأربيل وبالاتفاق المؤقت. ونشجع الجانبين على الإسراع في حل جميع المسائل المعلقة، بما فيها المسائل المتصلة بالموارد الطبيعية وتقاسم الإيرادات والترتيبات الأمنية.

وتتعلق نقطتي الخامسة والأخيرة بالتوترات الإقليمية. وقد تناول هذا الأمر عدة زملاء. لا نزال نشعر بالقلق إزاء تأثير التوترات الإقليمية على العراق، وندعو إلى استمرار تخفيف التوترات وضبط النفس من جانب جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. ويجب احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وينبغي ألا يُجر العراق إلى مواجهة إقليمية أو يصبح ساحة لها. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يكون العراق قادرا على التمتع بعلاقات ودية مع جميع جيرانه وشركائه. ويجب حل جميع الخلافات بالوسائل الدبلوماسية.

ولا يزال من الأهمية بمكان أن يستمر التعاون بين حكومة العراق وشركائها الدوليين في مكافحة الإرهاب، ولا سيما لمنع عودة ظهور ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق وفي المنطقة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، جانين هينس بلاشارت، على إحاطتنا علماً بأحدث المعلومات المهمة.

إن هذا وقت صعب بالنسبة لنا جميعاً وللبلدان التي تعافت من النزاعات، مثل العراق. وبوسع مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والإرهاب والعنف والتحديات الاقتصادية والتوترات في المنطقة أن تحدث انتكاساً في التقدم الذي أحرزه العراق حتى الآن. لكن ومع الموقف الإيجابي للحكومة واستعداد الشعب للسعي إلى تنفيذ برنامج الإصلاح، ستؤدي الجهود الحالية إلى تحقيق التقدم الذي يرغب فيه جميع العراقيين. وأود المضي في شرح هذه النقاط الثلاث.

أولاً، إن تنفيذ برنامج الإصلاح والانتخابات أمران حاسمان لمستقبل العراق. وترحب إندونيسيا بتشكيل الحكومة تحت قيادة رئيس الوزراء الكاظمي، بما في ذلك تعيين وزيرتين. فالمرأة جزء لا يتجزأ من بناء الدولة.

ونؤيد أيضاً أولويات الحكومة الجديدة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة جائحة كوفيد-19 والتصدي للآزمات الاقتصادية ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة. وهذه أمور حاسمة لاستعادة ثقة شعب العراق وتلبية مطالب المحتجين السلميين. وسيكون إجراء انتخابات حرة نزيهة وذات مصداقية في حزيران/يونيه 2021 خطوة هامة تالية نحو بناء بلد ديمقراطي ورسم طريق الازدهار والاستقرار الذي يتوق إليه المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة.

ثانياً، أهمية الحفاظ على الاستقرار والأمن. وتشكل فلول الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية تهديداً للعراق والمنطقة والعالم أيضاً. وتؤيد إندونيسيا جهود حكومة العراق في مكافحة الإرهاب. ونود أيضاً أن نؤكد أنه ينبغي تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب بالتنسيق والتعاون مع الحكومة.

وفي وقت يتسم بالتحديات الجغرافية السياسية في المنطقة، من المهم أن ندعم العراق هنا في المجلس، ليس في بناء القدرات والمساعدة فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بكفالة استقلال العراق ووحده وسيادته وسلامته الإقليمية. ومن الواضح أن عدم الاستقرار في العراق لن يكون مدمراً للبلاد فحسب، بل أيضاً للمنطقة والعالم، لا سيما في ظروف الجائحة ومحدودية الموارد.

ثالثاً، يُعدّ الدعم المقدم من الشركاء الإقليميين والدوليين أمراً أساسياً بالنسبة للعراق. وإذ يواجه العراق الكثير من التحديات، فإن من الضروري تقديم الدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين للنجاح في تنفيذ الأولويات التي حددتها الحكومة الجديدة. وفي هذا الصدد، نشيد بشكل خاص بجهود الحكومة العراقية في التواصل مع المنطقة سعياً إلى تحقيق مبدأ حسن الجوار. ونرحب بتعزيز العلاقات بين العراق والكويت، ونأمل أن تستمر هذه الجهود ويتسع نطاقها لتشمل شركاء إقليميين ودوليين آخرين.

وينعكس هذا التعزيز للعلاقات العراقية - الكويتية في مجال المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، فضلاً عن إعادة الممتلكات الكويتية. ومن المشجع التزام مجلس الوزراء الجديد بحل المسائل المعقدة، ونأمل في تحقيق تقدم أكبر في ذلك بمجرد أن تتم السيطرة على الجائحة وأن يستمر عمل اللجنة الثلاثية.

ويعتبر عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حيويًا لمختلف أولويات وجهود حكومة العراق وشعبه. ونقدم دعمنا الكامل لولايتها ولممثلة الأمين العام الخاصة هينيس بلاشارت وموظفيها. ونتمنى لها كل التوفيق في أوقات الجائحة هذه.

ختامًا، نعتقد أن استقرار العراق وأمنه يشكلان جزءًا من حل جميع النزاعات في الشرق الأوسط. ونعتقد أن الشعب العراقي يدرك ما هو الأفضل بالنسبة له. وتدعم إندونيسيا العراق بقوة في طريقه نحو السلام والتنمية.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نيناردو أوغي

أود أن أشكر جانين هينس بلاشارت على إحاطتها وعلى العمل الشاق الذي تؤديه مع فريقها في هذه البيئة المعقدة. وأرحب أيضاً بممثل العراق في هذه الجلسة.

يرحب النيجر بتشكيل حكومة جديدة في العراق بقيادة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وندعو جميع القادة السياسيين إلى ألا يدخروا جهداً لضمان التعاون المثمر بين الفرعين التنفيذي والتشريعي لشغل المقاعد المتبقية في مجلس الوزراء.

وفي هذه الأوقات العصيبة، من الأهمية بمكان أن تكون هناك حكومة مستقرة وقوية وقادرة على مكافحة جائحة كوفيد-19، فضلاً عن التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتنفيذ برنامج الحكومة الإصلاحية، بما في ذلك مكافحة الفساد.

ويشعر النيجر بالقلق من أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ما زال قادراً على مواصلة هجماته ضد أهداف مدنية وعسكرية مثل التي شنت على المطار الدولي والمواقع في المنطقة الدولية السابقة وناحية التاجي، حيث تمركزت قوات التحالف الدولي ضد داعش.

ويذكرنا استمرار الأنشطة الإرهابية بضرورة مواصلة دعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين للعراق في مكافحة فلول تنظيم داعش لإحباط جهوده لإعادة رص صفوفه.

وبالإضافة إلى التهديدات الإرهابية تشكل الجائحة تحدياً آخر للحكومة. ويشيد وفد بلدي بالتفاعل المبكر والنشط لحكومة العراق في الانضمام إلى الجهود العالمية لاحتواء الانتشار السريع للجائحة بمساعدة منظمة الصحة العالمية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونكرر دعوة الأمين العام إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك الأنشطة الرئيسية المحددة فيها بالنسبة للعراق.

ونثني على تصميم الحكومة المشكلة حديثاً على حماية المتظاهرين السلميين وتشكيل لجنة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق للتحقيق في أعمال قتل الناشطين والمدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان ومساءلة مرتكبيها.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، فإن دعم البعثة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات أمر حاسم لإعادة بناء قدراتها المؤسسية والتشغيلية. ويسعدنا تشكيل فريق خبراء للتشاور مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات مبكرة حرة نزيهة وذات مصداقية. وفي الوقت الذي يتخذ فيه العراق خطوات نحو إجراء انتخابات حرة وشاملة في العام المقبل، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم السلطات العراقية المختصة لضمان إجراء انتخابات نزيهة وشاملة للجميع.

وفي السياق نفسه، لا يزال النيجر مقتنعاً بأنه يجب على أي عملية مستدامة أن تشمل النساء والشباب العراقيين. ونرحب في ذلك الصدد بترشيح وزيرات في الحكومة الجديدة. ونحث البعثة أيضاً على مواصلة المشاورات مع الفريق الاستشاري المعني بالمرأة، الذي ينبغي تمثيله على جميع مستويات العمليات السياسية وعمليات الحماية.

أخيراً، فيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين والأشخاص المفقودين في بلدان ثالثة والممتلكات والمحفوظات من حرب الخليج الأولى، يثني النيجر على تصميم بعثة الأمم المتحدة واللجنة الثلاثية ولجنة الصليب الأحمر الدولية على التقدم في هذا المجال على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19. ونرحب أيضاً بالاكشافات الأخيرة، لأنها ستتمكن من إغلاق بعض ملفات الكويتيين وتعزيز العلاقات بين البلدين.

المرفق التاسع

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديميتري بولياسنكي

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، جينين هينيس - بلاسخت، على إحاطتها بشأن الحالة في العراق.

كما نرحب بتشكيل حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وندعم جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الرئيسية التي طال أمدها، والتي تشمل تعبئة جميع الموارد لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) ومعالجة الأزمة الاقتصادية، ومكافحة الفساد، وتنفيذ الإصلاحات الإدارية، وإطلاق حوار وطني مع جميع شرائح المجتمع العراقي، ومكافحة الإرهاب وأهداف أخرى.

نحن مقتنعون بأن الحوار الوطني الشامل للجميع سيساعد في التغلب على المشاكل الداخلية. وفي هذا الصدد، نشجع على استئناف الاتصالات بين بغداد وأربيل، التي ينبغي أن تعيد التفاهم المتبادل وتحل الخلافات، وتساعد على التوصل إلى اتفاق شامل بشأن جميع المسائل المعقدة، بما في ذلك تقاسم الإيرادات والموارد. ونحن مقتنعون بأن زيادة تحسين هذه العلاقات ستساعد العراق على تعزيز الأمن والاستخدام الفعال لقدرته الاقتصادية لما فيه خير الأمة العراقية بأسرها.

ونحن نؤيد خطط حكومة العراق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في العام المقبل. وكما سمعنا اليوم من الممثلة الخاصة للأمين العام، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة الانتخابية إلى السلطات العراقية. ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بدور داعم في التحضير للانتخابات بموجب ولاية البعثة التي وافق عليها مجلس الأمن.

لقد كان لانتشار COVID-19 أثر كبير على الحالة العامة في العراق وأسفر عن تحديات اقتصادية وإنسانية متعددة. ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي بغداد في وضع تدابير شاملة تهدف إلى الاستجابة لانتشار COVID-19، وإنعاش الاقتصاد وتحسين الجوانب الاجتماعية.

وإذ أن تقرير الأمين العام (S/2020/792) يبرز أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يواصل شن هجمات ولا يزال يشكل تهديداً لأمن العراق، فإننا مقتنعون بأنه لا يمكن التصدي لهذا التحدي بفعالية إلا من خلال أوسع تنسيق لجهود مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه من الضروري لجميع المشاركين في مكافحة الإرهاب في العراق أن يدعموا سيادة الدولة العراقية وأن ينسقوا أعمالهم مع بغداد.

ونؤكد مجدداً نهجنا الثابت بأن العراق ينبغي ألا يصبح ساحة للمواجهة الإقليمية. نحن ندعم سيادة العراق وسلامته الإقليمية. ونحن على استعداد لدعم وتشجيع جهود العراق المستمرة لبناء علاقات متوازنة وبناءة ومفيدة للجميع مع كل جيرانه وفي جميع أنحاء المنطقة.

ونلاحظ أن زملاءنا من الولايات المتحدة حاولوا مرة أخرى إلقاء اللوم على إيران في زعزعة استقرار الوضع في العراق، في إشارة إلى فشل جهود الولايات المتحدة في فرض حظر أسلحة على إيران هذا الشهر. ويبدو بوضوح أنهم يفتقرون إلى الفرص للتكلم عن الوضع في المنطقة ويحاولون استخدام كل سبيل للتكلم عنه - وهو موقف غريب، نظراً لأنهم لم يؤيدوا مؤخراً مبادرات من روسيا لعقد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة الوضع المتعلق بالاتفاق النووي الإيراني. وعلى أية حال، فإننا جميعاً نعترف منشأ الاضطرابات الحالية في

العراق. وسأشير فقط إلى الموقف المعروف للرئيس ترامب، الذي وصف حرب العراق بأنها "أسوأ خطأ جيوسياسي في جيلنا".

وفي الوقت نفسه، نحن قلقون حقاً من محاولات تصعيد الحالة حول إيران التي قد يكون لها تأثير سلبي على الحالة الداخلية في العراق. إن فكرة وضع خطة موحدة من أجل إنشاء بنية أمنية إقليمية أصبحت مطلوبة بشكل متزايد، خاصة الآن، حيث نشهد جهوداً لزيادة التوترات بشكل مصطنع حول إيران. وقد اقترحنا عدة أفكار لإيجاد حل في هذا الإطار، وهنا نحتج بالقرار 598 (1987) والمفهوم الروسي للأمن الجماعي في الخليج الفارسي. ومؤخراً، اقترح الرئيس فلاديمير بوتين مبادرة أخرى لعقد قمة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مع ألمانيا وإيران لمناقشة الوضع في الخليج وسبل تحسينه. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى النظر في هذه المبادرة على نحو إيجابي باعتبارها دعوة إلى الحوار.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، جينين هينيس - بلاسخارت، على إحاطتها. ونود أيضاً أن نقر بالتفاني المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تجاه شعب العراق، وننوه بحضور زميلنا الموقر، الممثل الدائم للعراق.

ونبدأ بالترحيب باكتمال عملية تشكيل الحكومة، وكذلك بإعلان رئيس الوزراء الكازمي عن مجالاته ذات الأولوية، التي تشمل إجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة وذات مصداقية، ومكافحة الإرهاب، وإنفاذ سيادة القانون. وهذه الأنشطة حاسمة الأهمية لاستعادة سلطة الدولة وكفالة ثقة الناس، ونحن نقدم دعماً وتشجيعاً في هذا الصدد.

ما زالت جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) تهدد العالم بآثارها الواسعة النطاق، ونحن نؤكد أهمية دعم وتعزيز جهود الحكومات، حيثما أمكن، لمكافحة انتشار الجائحة والتخفيف من آثارها. ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي يدعم بقوة خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19، التي يستفيد منها العراق. ونرحب بالدور الرائد الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية، لا سيما من حيث إقرارها بأوجه الضعف الحادة التي يعاني منها المشردون داخليا في مواجهة هذا الفيروس وجهودها للتصدي لها. يجب أن تكون الفئات الأضعف في صميم جميع التدابير المتخذة لمكافحة الفيروس. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإننا ندرك الجهود التي تبذلها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري للتوعية بزيادة العنف المنزلي وسط التدابير المتصلة بكوفيد-19.

ونعرب عن القلق إزاء استمرار أعمال العنف والإرهاب التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بما في ذلك تلك التي أسفرت عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. لقد أشار آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة البعثة (S/2020/792) إلى أن 40 حالة وفاة و 45 إصابة قد تسببت إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الفترة من 1 أيار/مايو إلى 9 تموز/يوليه. وندين بأشد العبارات هذه الأعمال، وكذلك ما يتعرض له الأطفال باستمرار من قتل وتشويه نتيجة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وندين كذلك استهداف نشطاء المجتمع المدني ونحث الحكومة على التصدي لحملة التخويف والعداء هذه. وتكتسي المساءلة، التي تعد حاسمة بالنسبة لعملية إعادة الإعمار، نفس القدر من الأهمية. ولا ينبغي أن يُرتكب أي عمل ينتهك القانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان من دون عقاب. هذه مبادئ أساسية يقع على عاتق جميع الأطراف الفاعلة التزام قانوني بها، ومن الضروري تطبيقها بدقة.

ونختتم بإعادة تأكيد دعماً للبعثة. ونشجع على استمرار تعاونها مع حكومة العراق، بما يتماشى مع سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، التي نؤكد أنه يجب أن تحترمها جميع الأطراف الفاعلة.

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيدة جانين هينيس - بلاشارت، على إحاطتها. تؤيد جنوب أفريقيا جهودها ولا تزال تضع ثقها في هذه الجهود. وتؤيد جنوب أفريقيا ولاية البعثة في تقوية حكومة العراق وعملياتها الانتخابية. ونرحب بالنجاح في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، ونشيد بإشراك المرأة والأقليات، مما سيساعد على توحيد البلد وتعزيز تماسكه.

وتؤيد جنوب أفريقيا أيضاً التوجه لتشكيل حكومة شاملة للجميع تجمع بين أطراف المجتمع العراقي بكل تنوعها في هياكل الحوكمة. إن المصالحة والوحدة الوطنيتين في العراق أمران حيويان لتفادي التحديات المستقبلية الناجمة عن تقلب سياسات الحكومة وإجراءاتها. وهناك حاجة ماسة إلى الوحدة والتماسك والتصميم على الصعيد المحلي لبناء القدرة على الصمود في وجه المصالح الحزبية الضيقة والتدخل الأجنبي والعناصر الإجرامية التي تسعى بنشاط إلى عرقلة استقرار العراق.

ويسر جنوب أفريقيا أن تعلم أن حكومة العراق قد وافقت على استئناف الدفوعات الشهرية من ميزانيتها الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في أبريل. وما زلنا نحث على زيادة وتحسين التعاون بين حكومة العراق الوطنية وحكومة إقليم كردستان، ومنتطلع إلى توافق في الآراء بشأن مسألة الاتفاق على تقاسم الإيرادات.

وتدعم جنوب أفريقيا البعثة وحكومة العراق في جهودها لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، التي تقدم مساعدة إنسانية تشتد الحاجة إليها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما خلال جائحة فيروس كورونا. وقد أدى انتشار الجائحة في العراق إلى إجهاد نظام الرعاية الصحية الهش أصلاً.

وأدى تخفيف القيود وعدم الالتزام بالتدابير الوقائية أو تنفيذها تنفيذاً كاملاً إلى تدهور الحالة الإنسانية. ويحتاج العراق إلى تعديل إجراءات الاستجابة التي اتخذها للتصدي لمرض كورونا وإلى المثابرة في تطبيق تدابير وقائية بغرض إبطاء انتقال الفيروس.

ولا يزال السلام والأمن أساسيين للعراق لتطوير بنيته التحتية وتنمية اقتصاده وتوفير الخدمات الأساسية لجميع مواطنيه. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا تعزيز سيطرة الجيش العراقي على كامل أراضي العراق. كما تؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة للقضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش. فينبغي ألا يعيش العراقيون في جو من الرعب والتخويف.

وتعرب جنوب أفريقيا أيضاً عن قلقها العميق إزاء قتل اثنين من نشطاء المجتمع المدني والهجوم على آخرين في مدينة البصرة جنوبي البلد. إن النشاط المدني هو حجر الزاوية في حكومة تمثيلية ومسؤولة ويجب حمايته. ولذلك نحث السلطات على مواصلة التحقيقات في تلك الهجمات المروعة ومقاضاة مرتكبيها من أجل احترام معايير العدالة والمساءلة والنزاهة والشفافية.

وتشجعنا الجهود التعاونية التي تبذلها حكومتا الكويت والعراق للعثور على المفقودين من المواطنين الكويتيين وغيرهم، فضلاً عن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. ونحث كلا البلدين على العمل مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لحل تلك المسائل المعقدة.

وفي الختام، تكرر جنوب أفريقيا تأكيد دعمها لسيادة العراق وسلامته الإقليمية بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ونواصل دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تنفيذ ولايتها. كما نواصل حث الأمم المتحدة وحكومة العراق على النظر في استخدام لجنة بناء السلام من أجل تحقيق تقدم أكبر في إعادة بناء البلد.

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أود أن أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها اليوم. فلا تزال هي وفريقها مبرزين على الرغم من القيود التي فرضتها الجائحة على عملهم.

وسأركز ملاحظاتي اليوم على بضع نقاط رئيسية. ويسرني أن أبلغكم بأن الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق في الأسبوع الماضي حقق نجاحاً كبيراً. إن استضافة الولايات المتحدة لحوار استراتيجي بالحضور الشخصي معقد من الناحية اللوجستية في خضم جائحة، يشكل دلالة على التزامنا بعراق مستقر ومزدهر يتمتع بالسيادة. إن ترؤس رئيس الوزراء الكاظمي لهذا الوفد، إلى جانب وزراء الخارجية والدفاع والكهرباء والنفط في حكومته، دلالة على بذل العراق جهوداً بحسن نية لتلبية احتياجات شعبه واحتضان المجتمع الدولي.

وقد أكد الرئيس ترامب ورئيس الوزراء الكاظمي، خلال لقائهما في البيت الأبيض، على أن الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق تقوم على الرغبة المتبادلة في تحقيق الأمن والازدهار. وما زلنا نعمل بتنسيق وثيق لضمان ألا يشكل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تهديداً للعراق أو لأي دولة أخرى، بسبل منها محاسبته على الفظائع التي ارتكبتها. ونحن ملتزمون بالتعاون الأمني الطويل الأجل لبناء القدرة العسكرية للعراق والتصدي للتهديدات التي تتعرض لها مصالحنا المشتركة.

كما تلتزم الولايات المتحدة أيضاً بالتنمية الاقتصادية في العراق. وقد وقعت الولايات المتحدة والعراق تسع مذكرات تفاهم، عند انتهاء الحوار الاستراتيجي الذي جرى في الأسبوع الماضي، لتقنين التعاون الثنائي في مجالات الصحة والإصلاح الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص والتجارة والطاقة. وكانت خمس من هذه المذكرات مع شركات أمريكية لمساعدة العراق على تطوير قطاع الطاقة.

وعلاوة على ذلك، أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم ما يقرب من 204 ملايين دولار من المساعدات الإنسانية الإضافية لشعب العراق واللاجئين العراقيين في المنطقة والمجتمعات السخية التي تستضيفهم. وبذلك يصل إجمالي استجابة الولايات المتحدة الإنسانية للعراق إلى أكثر من 706 ملايين دولار منذ بداية السنة المالية 2019، وأكثر من 2,4 مليار دولار من المساعدات الإنسانية والإنمائية منذ عام 2014. وستتيح تلك المساعدة المأوى ذا الأهمية الحيوية، والرعاية الصحية الأساسية والمساعدة الغذائية الطارئة وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في جميع أنحاء العراق، وتواصل دعم عودة النازحين، بمن فيهم الأقليات العرقية والدينية. كما أنها ستحسن إمكانية الحصول على الوثائق المدنية والخدمات القانونية، وتعزز قدرة مرافق الرعاية الصحية، وتزيد من فرص الحصول على التعليم وتحسن فرص كسب المعيشة.

ونرحب بإعلان رئيس الوزراء في 31 تموز/يوليه إجراء انتخابات برلمانية مبكرة؛ وهي خطوة هامة لمعالجة مطلب الشعب العراقي بحكومة متجاوبة وتمثيلية. لقد أقر مجلس الأمن بالدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساعدة حكومة العراق على التحضير للانتخابات عن طريق تحسين صياغة المساعدة الانتخابية عند تجديد ولاية البعثة في أيار/مايو الماضي. وأدعو الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء إلى كفالة أن تتوفر للبعثة الموارد اللازمة لتعهد إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية يقودها العراق ويملك زمامها.

ولتبرهن إدارة ترامب على دعمها للعملية الديمقراطية في العراق، أعلنت عن خطط لتمويل أنشطة البعثة في مجال دعم الانتخابات. ونخطط للإعلان عن تمويل قدره 10 ملايين دولار، رهناً بإخطار الكونغرس، من خلال تبرع يتم توجيهه من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستعزز هذه المنحة الجهود العراقية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ونتوقع أن تشمل أنشطة لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وتعزيز مشاركة الناخبين. ومرة أخرى، نناشد شركاء العراق الدوليين الآخرين أن يحذوا حذونا وأن يقدموا تبرعات لدعم العمل القيم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مجال التحضير للانتخابات.

وأود أيضاً أن أكرر الإعراب عن غضب حكومتي من قتل المتظاهرين السلميين ونشطاء المجتمع المدني وأعضاء وسائط الإعلام. فقد قُتل حتى الآن أكثر من 600 شخص وجرح الآلاف. ويجب على حكومة العراق أن تحاكم المسؤولين عن عمليات القتل.

وكما أوضح الوزير بومبيو خلال الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق على تحقيق الازدهار الاقتصادي والتحرر من التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية من خلال دعم الميليشيات المحلية. ويشمل ذلك النفوذ والنشاط الخبيثين من جانب إيران، الدولة الرائدة على مستوى العالم في رعاية الإرهاب. وتُظهر أعمال إيران في العراق وفي أماكن أخرى في المنطقة أنها غير مهتمة بأن تكون عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. وبدلاً من ذلك، تريد إيران زرع الفوضى وانعدام الثقة في جميع أنحاء المنطقة. وكما قلنا مرات عديدة، فإن الولايات المتحدة لن تسمح بحدوث ذلك. ولهذا السبب اتخذنا إجراءات لإعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة على إيران. ويجب ألا تحصل إيران على أسلحة أكثر حداثة لتهدد جيرانها أو المنطقة.

إن العراق المستقر والمزدهر والمستقل هو ما يريده الشعب العراقي - عراق للشعب العراقي. وقد أعرب المحتجون العراقيون عن تلك الرغبة بأوضح الطرق الممكنة، وتقف الولايات المتحدة معهم لجعلها حقيقة واقعة.

بيان البعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيدة هينيس - بلاسارث، الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، على إحاطتها القيمة. ونقدر أيضا حضور الممثل الدائم للعراق.

إن التقدم الذي أحرز مؤخرا في العراق لافت ومشجع. فقبل ستة أشهر، عندما ناقشنا هذه المسألة، كان العنف مستمرا في بغداد وعدة محافظات أخرى؛ وتأخر تشكيل حكومة جديدة؛ ولم يُنشر النص النهائي للقانون الانتخابي الجديد؛ وكان هناك حوالي 1,8 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدات.

واليوم، يرسم تقرير الأمين العام (S/2020/792) والإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة صورة أكثر إشراقا للبلد. فقد اكتملت عملية تشكيل الحكومة بشغل جميع المناصب الوزارية. وأُحرز تقدم في تحقيق التزام الحكومة بإدارة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحة الفساد وتوفير الخدمات الأساسية وإصلاح الاقتصاد وتعزيز مؤسسات حكومية تتوفر لها مقومات البقاء وتلبي الاحتياجات.

وتمثل تلك الأولويات جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق التطلعات المشروعة للشعب العراقي. ومن شأن الوفاء بهذه الالتزامات أن يساعد على استقرار الحالة السياسية في البلد. كما نشيد بتعاون الحكومة العراقية النشط مع البلدان المجاورة وما وراءها. والزيارات الخارجية التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء الكاظمي توفر أمثلة على تلك الجهود.

ومع ذلك، وفي ضوء جائحة كوفيد-19، لا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في العراق. فقد زاد عدد الإصابات بمرض فيروس كورونا زيادة كبيرة خلال الشهرين الماضيين. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، تجاوز عدد الحالات المؤكدة 200 000 حالة وزاد عدد الوفيات المرتبطة بكوفيد-19 على 6 400 حالة وفاة. ويواجه ملايين الناس في الوقت نفسه الفقر وانعدام الأمن الغذائي والجائحة. ورفاههم يتوقف بشدة على المساعدة الدولية. ونتطلع إلى استمرار مساعدة الشركاء الدوليين للحكومة العراقية في جهودها الرامية إلى تحسين ظروف معيشة الشعب والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة لمعالجة المسائل الإنسانية.

ونود أن نعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إسهامهم في التقدم المحرز في العراق. والجهود التي تبذلها البعثة جديرة بالثناء، وهي تحظى بدعم السلطات المحلية والمجتمع الدولي على حد سواء. ولا يزال دور البعثة في مساعدة شعب العراق وحكومته في مواجهة التحديات التي تواجهها أساسيا، ونؤكد من جديد دعمنا للتنفيذ الكامل لولاية البعثة.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة الدولية على جهودها الرامية إلى معالجة الصعوبات المتعددة في العراق. ونتيجة لعملها الشاق، شهدنا تطورات إيجابية على أرض الواقع. وندعو إلى استمرار التعاون الوثيق بين أفرقة الأمم المتحدة والحكومة من أجل التوصل إلى حلول فعالة للمشاكل الاقتصادية والطبية والإنسانية.

ونود أن نؤكد على أن العراق سيظل يواجه تحديات هائلة على المدى البعيد. فلا تزال الحالة هشة، لأن المشاكل التي تواجه البلد عميقة الجذور. وتدعو فييت نام المجتمع الدولي إلى أن يظل ملتزما بالتزاما قويا بتقديم الدعم للعراق حتى يتسنى له تخفيف الحالة الإنسانية وتحقيق استقرارها ومواصلة العمل من أجل تحقيق أهدافه في مجالي التعمير والتنمية. ونظرا للحالة المعقدة في الشرق الأوسط، من المهم أيضا ضمان الاحترام الكامل للاستقلال السياسي للبلد ووحدته وسيادته وسلامته الإقليمية. ونعتقد أن الحوار والتضامن والوئام الوطني عوامل رئيسية في تحقيق الاستقرار في البلد.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أقدم بالتهنئة إلى سعادة السيد ديان تريانسياه دجاني، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا، على رئاسته لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أقدم بخالص الشكر إلى سعادة كريستوف هويسغن، الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية، على إدارته المتميزة لجلسات المجلس في الشهر الماضي.

كما أعرب عن امتناني لسعادة السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها.

يواجه العراق تحديات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية والصحية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن استعدادنا للتعامل معها أكبر. وتعمل الحكومة على وجه السرعة على أعلى مستوى، كما وعدت، لتلبية تطلعات الناس ومطالبهم من خلال الحفاظ على السلام والأمن وتوفير الخدمات ومكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحة الإرهاب وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

إن الحالة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 حرجة ويمكن أن تؤدي إلى انهيار النظام الصحي. وقد اتخذت السلطات المختصة تدابير وقائية لجعل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالجائحة مركزية وتسعى إلى استعادة الاستقرار وضمان عودة الحياة العامة إلى طبيعتها تدريجياً. وفي الوقت نفسه، اتخذت تدابير لتحفيز الاقتصاد ودعم ذوي الدخل المحدود. وفي هذا الصدد، يعرب العراق عن خالص امتنانه لمنظمة الصحة العالمية والدول الصديقة على ما قدمته من مساعدات صحية سخية لدعم العراق في التصدي لهذه الجائحة.

ومن الالتزامات الهامة التي قطعتها الحكومة على نفسها تلبية مطالب المتظاهرين. وقد اتخذت تدابير لسد الفجوة في الثقة مع الشعب، ولا سيما الشباب، من خلال الإصغاء إليهم وإعمال الحقوق الدستورية للشعب في الاحتجاج السلمي وحرية التعبير. وعلى الرغم من الضائقة المالية التي يواجهها البلد، لم تتردد الحكومة في الاستجابة للتطلعات التي أعرب عنها المتظاهرون وأشركت عدداً منهم في الوظائف العامة للدولة.

ووعدت الحكومة بحماية المتظاهرين من أي انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، بذلت السلطات المختصة جهوداً كبيرة لمنع الجماعات العنيفة من استهداف المتظاهرين ولخفض عدد الحوادث إلى أدنى مستوى ممكن. وعلاوة على ذلك، وضعت الحكومة أسر الضحايا على قائمة للحصول على الاستحقاقات المنصوص عليها في قانون الشهيد، الذي يوفر تعويضاً مالياً وكل العلاجات الطبية اللازمة للمتظاهرين الجرحى.

إن مكافحة الفساد في صميم عملية الإصلاح. وفي هذا الصدد، أبدت الحكومة حرصها الشديد على استعادة السيطرة الكاملة على نقاط التفتيش الحدودية لمنع أي ممارسات غير قانونية وردعها.

وأعلن رئيس وزراء العراق، السيد مصطفى الكاظمي، يوم 6 حزيران/يونيه 2021 موعداً لإجراء انتخابات مبكرة. وجاء هذا الإعلان نتيجة مشاورات فعالة بين الحكومة والسلطة التشريعية. وتعتقد الحكومة أنه من دون مبادرة شاملة للجميع، سيكون من الصعب للغاية إيجاد حلول مستدامة للأزمة في العراق.

ومما لا شك فيه أن الحكومة قد تصدت للأزمة السياسية؛ وفي الواقع، فإنها تطمح إلى أن تكون حكومة تقدم حلولاً للمشاكل الملحة. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ بعض الخطوات مسبقاً: أولاً وقبل كل

شيء، يجب الحفاظ على سيادة الدولة واحترامها؛ وثانياً، ثمة أهمية حيوية لتعزيز سيادة القانون واستعادة سيطرة الدولة على جميع القوات المسلحة؛ وثالثاً، يجب منع الدول الأجنبية من تحويل بلدنا إلى قاعدة لمخططاتها السياسية والاستراتيجية. إن سيادة العراق واستقلاله أمران حاسمان لاستقرار المنطقة وأمنها. ويسعى العراق جاهداً إلى الحفاظ على علاقات قوية مع البلدان، وفقاً لمبدأي المصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وتتعهد الحكومة بإنفاذ سلطة الدولة بمراقبة حيازة الأسلحة وحصرها في المؤسسات الحكومية والعسكرية وإنفاذ سيادة القانون. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتخبط الحكومة في عملية إصلاح أمني تعزز الأداء في الميدان وتحترم حقوق الإنسان وتكفل المهنية وتتصدى لعسكرة المجتمع بمنع أي شكل من أشكال التدخل من جهات من غير الدولة. ورداً على التدابير الجادة والفعالة التي اتخذتها الحكومة، اغتالت الجماعات الخارجة على القانون خبيراً عراقياً معروفاً في التطرف العنيف، هو هشام الهاشمي. وفي الوقت الذي تسعى فيه هذه الجماعات إلى تقويض سلطة الدولة، فإن الحكومة العراقية مصممة على ملاحقة الجناة ولن تسمح باستئناف الاغتيالات في بلدنا والإخلال بأمنه واستقراره.

وعلاوة على ذلك، ترى الحكومة أن إنجازاتها الأمنية ترتبط بنفس العوامل، وأهمها نجاح حملة مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية وإجراء حوار وطني صريح ومسؤول مع جميع مكونات المجتمع وتعزيز الوطنية واحترام التنوع في العراق والحفاظ على سيادة العراق.

إن محاربة الإرهاب ومكافحته هي جوهر استراتيجية بلدي الأمنية. وتعتقد حكومة بلدي أن الإرهاب ما زال يشكل تهديداً وشيكاً ويمثل عقبة أمام إعادة بناء المدن المحررة وعودة المواطنين المشردين والوصول إلى المساعدة الإنسانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنعمل مع المجتمع الدولي لتيسير وصول المساعدات الإنسانية وقيادة المفاوضات مع التحالف العالمي لمواجهة داعش فيما يتعلق بوجود القوات الدولية في العراق، على أساس رؤية وطنية مشتركة وشاملة.

ويرحب العراق كذلك بكل الجهود المبذولة حتى الآن لإعادة أفراد أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم، ويحث البلدان الأخرى على استقبال مواطنيها غير المدانين. وثمة حاجة ملحة إلى بذل جهود متضافرة لإعادة تأهيل ضحايا الإرهاب وإعادة إدماجهم، لا سيما في المناطق المحررة.

ويؤكد العراق التزامه القوي بإقامة علاقات ودية وتعاون مع جيرانه والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، يتوقع بلدي من الآخرين ذات روح التعاون والاحترام المتبادل. لقد شنت تركيا عملياتي مخلب النسر ومخلب النمر المشتركين في شمال العراق من دون إجراء أي مشاورات مسبقة مع الحكومة العراقية. وأسفرت العمليتان عن وقوع إصابات بين المدنيين والعسكريين، كان آخرها في 11 آب/أغسطس. إننا نتفهم مخاوف تركيا الأمنية ولكن ما حدث انتهاك واضح للقانون الدولي. إن الانتهاكات التركية لا تهدد سيادة العراق فحسب، بل كذلك تهدد أمنه واستقراره. وتعتبر الحكومة العراقية الانتهاكات التركية لأراضيها إجراءات غير مسؤولة لا تراعي تعزيز وتطوير حالة سلمية في العلاقات الدولية.

وقد كان آخرها اعتداء سافر استهدف حرس الحدود العراقيين أسفر عن مقتل ضابطين وجندي من الجيش العراقي، في انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واستهتاراً بعلاقات حسن الجوار. وتؤكد الحكومة العراقية في هذه المرحلة حقها في مواجهة أي اعتداء يهدد أمن العراق. وقد قدم بلدي، في هذه الحالة الأمنية الخطيرة، شكاوى إلى مجلس الأمن يوثق فيها ويطلب اتخاذ خطوات عاجلة لمنع الانتهاكات في المستقبل.

وأؤكد أمام المجلس أنه بغية تجنب أي تصعيد أو عواقب متفاقمة، فإن بلدي يلتزم بالوسائل السلمية والصديقة بدلا من اللجوء إلى التدابير العسكرية. ويجري التأكيد على هذه المسألة باستمرار خلال الزيارات الهامة التي يقوم بها رئيس الوزراء لجيراننا في المنطقة ولحفائنا وأصدقائنا في المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الكويت في إطار التعاون والعتور على المفقودين الكويتيين، فإن هذه المسألة هي المحور الرئيسي لجهودنا في استكمال وتنفيذ التزاماتنا تجاه أسرهم المفجوعة. وتواصل وزارة الدفاع العراقية جهودها لحفر مواقع السماوة والخميسية والرضوانية وكربلاء وسلمان باك والبرجوسية بحثا عن الرفات. وفي الوقت نفسه، يدعو العراق اللجنة الثلاثية ودولة الكويت إلى الإسراع في عملية إعلان نتائج اختبارات الحمض النووي للرفات.

وتواصل جهودنا البحثية المستمرة والمضنية للكشف عن مجموعة جديدة من المحفوظات الكويتية التي كان من المفترض أن تسلمها وزارة الخارجية العراقية في نيسان/أبريل، ولكن نظرا لظروف جائحة كوفيد-19 تم تأجيل تسليمها

وفيما يتعلق بالتعويض، دفع مبلغ 210 ملايين دولار في 28 تموز/يوليه، وتبقى مبلغ 2,6 بليون دولار.

إن هذه الحالة الهشة تضع العراق في موقف بالغ الصعوبة ولن يتسنى لأي حكومة أن تصمد في مواجهته بمفردها بدون تعاون وتضامن دوليين. ومن ثم فإننا نتطلع إلى الحصول على دعم مجلس الأمن في مساعدة الحكومة الجديدة على تحقيق أولوياتها من خلال إدانة انتهاكات سيادة العراق من قبل أي دولة عضو ومنع هذه الأعمال في المستقبل؛ ومساعدة الحكومة على التصدي للتحديات الرئيسية، لا سيما فيما يتعلق بكوفيد-19 والأزمات الاقتصادية والمالية؛ والتعاون النشط مع العراق في مكافحة الإرهاب، التي لا يزال العراق في خط المواجهة فيها؛ ومساعدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في معالجة متطلبات تنظيم انتخابات متكاملة وحرّة.

ويشيد العراق بدعم المجتمع الدولي، ويعيد التأكيد على أن مساعده للعراق في الحفاظ على سيادته الوطنية ستكون حجر الزاوية في نجاح الحكومة. وقد اجتهدت الحكومة العراقية كثيرا في سبيل تعزيز علاقاتها مع جيرانها في المنطقة من خلال بناء جسور التعاون معها. وكان من المقرر أن يقوم رئيس الوزراء بأول زيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية، لكنها تأجلت بسبب الحالة الصحية لجلالة الملك سلمان. وفي الوقت نفسه، ذهب رئيس الوزراء إلى طهران في زيارة رسمية، حيث بحث مع الرئيس روحاني العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها.

وعلاوة على ذلك، انخرطت الحكومة العراقية في حوار استراتيجي، في حزيران/يونيه، مع الولايات المتحدة الأمريكية وناقشت آفاق العلاقات الثنائية، والأهم من ذلك مستقبل وجود القوات الأمريكية في العراق. كما شمل الحوار مناقشات حول التعاون المستقبلي في مختلف المجالات مثل الاقتصاد والأمن والثقافة والصحة. ويرحب العراق بالنتائج الإيجابية والودية للحوار الذي تم في غضون زيارة رئيس الوزراء الرسمية إلى واشنطن العاصمة.

وكذلك شملت سياسة العراق في مجال الانخراط الإقليمي مشاركة رئيس الوزراء في مؤتمر القمة الثلاثي المشترك بين العراق والأردن ومصر، الذي استضافته عمان في 25 آب/أغسطس، من أجل استلهم مستقبل أفضل ومزدهر للمنطقة.

إنني أعرب عن تقديري للأمين العام على مواقفه الداعمة للعراق، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة شعبه على تحقيق الاستقرار والازدهار في العراق. وأتوجه بالشكر الجزيل لرئيسة البعثة وفريقها في بغداد ونيويورك على جهودهما الدؤوبة.
